

التعاون المالي والنقدي الإقليمي كآلية لمنع الأزمات وتجنب تكرارها

د. موالدي سليم

جامعة خميس مليانة

moualdis@yahoo.com

الملخص:

يتميز عالم اليوم بزيادة درجة الاندماج الاقتصادي بين الدول حيث تحصي المنظمة العالمية للتجارة أكثر من 300 اتفاقية للتكامل الإقليمي معمول بما سنة 2010 ، هذا اللجوء المتزايد للاندماج بين دول مختلفة من حيث مستوى النمو والجغرافيا ولد عدة تحديات ترتبط في اغلبها بعدم قدرة هذه الدول خاصة النامية منها من مواجهة عملية الانفتاح والاندماج سواء تعلق الأمر بعملية التمويل التنموي " قصير والطويل الأجل" أو لمواجهة عدوى الأزمات المالية، وهذا ما أدى إلى بروز عدة ترتيبات للتعاون النقدي والمالي الإقليمي وذلك لمواجهة متطلبات الاندماج سواء على المستوى الإقليمي أو على المستوى الدولي أهمها ترتيبات المقاصة واليات أسعار الصرف والاتحادات النقدية ونظرا لأهمية هذا الموضوع سوف نعالجه من خلال أربعة عناصر هي:

- تقديم مفهوم للتعاون النقدي والمالي الإقليمي،
- تحليل مبررات التعاون النقدي والمالي الإقليمي،
- استعراض أنواع التعاون النقدي والمالي الإقليمي،
- أهمية التعاون النقدي والمالي الإقليمي في مواجهة الأزمات المالية.

تمهيد:

يسير العالم في السنوات الأخيرة نحو الاندماج والانفتاح الاقتصادي بوتيرة سريعة، وهذا يعني أن كل سياسة تتخذ من طرف أي بلد سيكون لها الأثر الواضح على اقتصاديات الدول الأخرى خاصة بالنسبة للدول المتكثلة في إطار اتفاقيات للتكامل الإقليمي. فتربط واندماج اقتصاديات دول العالم يجعل من قضية التعاون النقدي والمالي أمراً ضرورياً، وذلك بهدف تجنب أي خلاف قد ينشأ من جراء اتخاذ إجراءات انفرادية من جانب دولة ما. كما أن وجود دول تتوفر على فوائض مالية معتبرة ودول أخرى تفتقر لمثل هذه الموارد جعل من قضية التعاون المالي الدولي أمراً في منتهى الضرورة. ولأن دول العالم أدركت حتمية التعاون بشكليه (النقدي والمالي)، تجتمعت في منظمات عالمية وإقليمية لتكريس هذين الشكلين من التعاون.

1- مفهوم التعاون النقدي والمالي الإقليمي:

يمكن تعريف التعاون النقدي بتلك الإجراءات التعاون التي تتم بين مجموعة من الدول من اجل وضع ترتيبات نقدية تساعد وتدعم عملية تسهيل حركة التبادل التجاري وانتقال السلع والخدمات وعناصر الإنتاج وبشكل خاص رأس المال والعمالة فيما بينها مثل تنسيق أسعار الصرف، تجميع الاحتياطي وإنشاء آليات للاستقرار النقدي.¹ كما يعرف التعاون النقدي كذلك بأنه مجموعة من الصيغ والترتيبات التي من شأنها القضاء أو التخفيف من العقوبات النقدية التي تعرقل انسياب السلع، الخدمات وعناصر الإنتاج بين مجموعة من الدول.

أما التعاون المالي فيُقصد به بتلك الإجراءات الهادفة لتوفير السيولة المالية بين مجموعة من الدول لإغراض التنمية أو الاستثمار وذلك عن طريق تحويل موارد مالية (قروض، هبات ... الخ) من دول الوفر المالي إلى الدول التي تعاني من عجز في التمويل². وعادة ما يتم ذلك عن طريق بنوك التنمية الإقليمية والجهوية التي تقوم بالوساطة المالية أو عن طريق أسواق السندات الإقليمية لتجميع الموارد المالية، ويعتبر هذا النوع من التعاون أكثر إمكانية من حيث سهولة التطبيق، بحيث لا يتطلب إزالة القيود التجارية، ولا حتى تنسيق كبير في مجال السياسة الاقتصادية والنقدية.

وعليه يمكن تعريف التعاون النقدي والمالي الإقليمي بتلك الإجراءات التي تتبعها مجموعة من الدول في إطار إقليمي بغية وضع ترتيبات نقدية ومالية مشتركة لمواجهة أزمة من الأزمات سواء من اجل المحافظة على الاستقرار أسعار الصرف، تجميع الاحتياطي أو تمويل التنمية الاقتصادية في دولة من الدول الإقليم.

2- مبررات التعاون المالي والنقدي الإقليمي :

¹ دنبا عبد الله دباس، التكامل النقدي العربي، البنك المركزي الاردني 1986، 09.

² مركز دراسات الوحدة العربية، التكامل النقدي العربي "المبررات، المشاكل والوسائل" بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي تضمنها مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، الطبعة الثالثة، ماي 1986، ص. ص 125، 126.

رأينا فيما سبق عند تطرقنا إلى التعاون بين الدول النامية والأهمية التي أصبحت تمثلها الإقليمية التجارية في ترقية المبادلات التجارية بين الدول النامية على ضرورة أن يقابل ذلك مجموعة من التدابير التكميلية لربط التجارة فيما بين هذه البلدان عن طريق تدابير فعالة واليات للتمويل للتعامل مع المشكلات المحتملة وقوعها " مشكلات أسعار الصرف، موازين المدفوعات، تمويل التنمية..... الخ" خاصة في ظل ما تتميز به هذه الدول من ضعف يجعلها من الصعب أن تنجح بمفردها في مواجهة السوق المالية المعولة، التدفقات المالية الضخمة ومواجهة مشكلات التنمية، وهنا تبرز الحاجة على ضرورة وجود إطار للتعاون النقدي والمالي الإقليمي أوثق من الإطار المنصوص عليها في نظمها المالية والنقدية، خاصة في ظل التوجهات الدولية التي أصبحت تولي أهمية كبيرة للترتيبات الإقليمية للتعاون النقدي والمالي وهذا ما نجد في توصيات زعماء مجموعة العشرين* المجتمعمة في جوان 2012 بالمكسيك الذين أكدوا على أهمية وجود شبكات أمان مالي عالمية وإقليمية فعالة، كما تؤكد لجنة السياسات الرئيسية لصندوق النقد الدولي على أهمية أن يقوم الصندوق بالتعاون مع الترتيبات المالية الإقليمية¹، ومن هذا المنطلق تستند الحاجة إلى المزيد من التعاون النقدي والمالي على المستوى الإقليمي إلى الكثير من المبررات والأسباب المرتبطة بالظروف الحاضرة التي تسود العالم والمتميزة باللا استقرار وتكرار حدوث الأزمات سواء المتعلقة بنقص السيولة الدولية أو الناتجة عن المضاربة المالية والتي يمكن إبرازها فيما يلي²

- هناك عدت تطورات واعتبارات تستدعي الاهتمام فقد زادت سرعة وقوة التكامل الإقليمي في مجالات التجارة والاستثمار في كل القارات في حقبة التسعينات من القرن السابق وأدى ذلك إلى تعميق التداخل والاعتماد المتبادل في المجالات الاقتصادية داخل كل إقليم، وأدى هذا الوضع إلى تقوية الآثار التي يمكن أن نتجم عن الأزمات المالية، ويبدو واضحاً انه ليس هناك إدراك كاف بعد لإبعاد هذه العملية ومدى تأثيرها على قوة وسرعة انتشار عدوى الأزمات، كما أن حجم الأرصدة التي تتحرك في أسواق النقد الأجنبي يمكن أن تكون قابلة للاستعمال في هجمات المضاربة هي من الكبر والضخامة بحيث يمكن أن تغطي على المقدرة الوطنية للتدخل في الأسواق، وفي مثل هذه الظروف تبرز حاجة الدول إلى التمويل والدعم الدولي لموازن المدفوعات التي غالباً ما لا يكون في متناول جميع الدول وان توفر فيكون بتكلفة وشروط قاسية، وهذا ما يدفع إلى ضرورة توجيه اهتمام أكبر إلى الدور الذي يمكن أن تقوم به الترتيبات الإقليمية والجهوية لتكملة دور الترتيبات الوطنية والدولية،

- اغلب المقترحات لإصلاح النظام المالي الدولي تدعو إلى دعم وتقوية عدد قليل من المؤسسات الدولية ولكن يمكن التأكيد على انه بإمكان مؤسسات إقليمية وشبه إقليمية قوية أن تلعب دوراً مهماً من حيث زيادة

*مجموعة 20 هو منتدى تأسس سنة 1999 بسبب الأزمات المالية في التسعينات. وتهدف إلى تعزيز تضافر الدولي، وترسيخ مبدأ الحوار بمراعاة زيادة الثقل الاقتصادي الذي تتمتع به عدد من الدول. وتتكون مجموعة 20 من الهند، إندونيسيا، اليابان، كوريا الجنوبية، المملكة العربية السعودية، جنوب أفريقيا، الأرجنتين، البرازيل، بريطانيا، فرنسا، إيطاليا، ألمانيا، روسيا، تركيا، أمريكا، كندا، المكسيك، أستراليا. اتحاد الاوروبي.

¹ ماساهيرو كاواي، دومينيكو لومباردي: الإقليمية المالية، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، سبتمبر 2012، ص 23،

² محمد الفينش، البلاد النامية والأزمات المالية العالمية، حول استراتيجيات منع الأزمات وإدارتها، سلسلة محاضرات العلماء الزائرين رقم 17، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، السعودية، 2000، ص 77.

استقرار النظام المالي العالمي، وكذلك من حيث توازن أفضل للقوى على المستوى الدولي، إن خبرة غرب أوروبا ابتداء من اتحاد المدفوعات في السنوات الأولى لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى الاتحاد الأوروبي والعملية الموحدة تدل على أن الترتيبات والمنظمات المالية الإقليمية يمكن أن تلعب دور أساسيا في تحقيق الاستقرار، كما أن تجارب إقليمية أخرى على مستوى اقل مما في ذلك بنوك التنمية الإقليمية وشبه إقليمية وبعض صناديق الاحتياطي توضح بأنه يمكن لهذا النوع من المؤسسات أن تلعب دورا في إطار هيكل مالي دولي جديد في كل من مجالي إدارة الأزمات وتمويل التنمية،

- حين الأخذ في الاعتبار الحقائق والوقائع العالمية يبدو انه من المنطقي أن تعتمد الدول النامية على الترتيبات الإقليمية كخط دفاع أول لمواجهة الأزمات المالية بدلا من ذلك فإنها تجد نفسها مضطرة إلى اللجوء إلى الدفاعات الدولية بشروطها القاسية،

- لقد بات واضحا مدى الخطر الذي يمكن أن تتعرض له الدول النامية نتيجة للاعتماد الكامل على المؤسسات الدولية من خلال أزميتي 1982 و 1997 وسوء إدارة هذه المؤسسات الذي زاد الوضع تعقيدا، فلقد استمرت أزمة الديون على مدى حقبة كاملة (1982-1994) ومازالت بعض الدول في إفريقيا وأسيا تعاني من تكاليف هذه الأزمة بسبب فشل جهات الإقراض الرسمية في الوصول إلى حسم نهائي لأزمة الديون في تلك المنطقة على الرغم من الصغر النسبي لحجم التكلفة التي يتطلبها هذا الحسم، كما أن الطريقة التي عولجت بها أزمة دول جنوب شرق آسيا لم يحالفها الكثير من التوفيق، وبالتالي فإن اللجوء الدول النامية إلى المؤسسات والتسهيلات الدولية لمواجهة ما هو أساسا قضايا ومشاكل إقليمية ليس أمرا منطقيًا من وجهة نظر الدول المتضررة، وكذلك من زاوية الاقتصاد العالمي فهذا اللجوء التلقائي أو المفروض يحول مسؤولية الحد من الضرر من يد الحكومات الأقاليم إلى مؤسسات ومناطق نفوذ خارج الحدود الوطنية والإقليمية وهذه المؤسسات ليس لها بالضرورة نفس النظرة، الأهداف والمصالح. وعلى العكس من ذلك يمكن أن تكون لها أهداف ومصالح ونوايا مختلفة أو حتى تناقض الأهداف الإقليمية في الحد من الضرر والعودة السريعة إلى الانتعاش، وعليه وفي هذا الوضع بدلا من أن تكون الدول المتضررة في وضع المستفيد من عون وإدارة الجهات الدولية تتحول إلى وضع من تفرض عليه سياسات تصحيحية من جهات قد تنقصها المعرفة الكافية بالأوضاع المحلية والإقليمية¹،

- اغلب البلدان النامية ليس لديها الإمكانيات أو القدرة بمفردها لمواجهة الصدمات المالية سواء كانت متعلقة بتمويل التنمية أو التي تسببها الأزمات المالية التي أصبح معدل تكرارها يتزايد، وعليه فيمكن أن يكون الطريق الوحيد المفتوح أمام مثل هذه الدول لمواجهة هذا الوضع هو اللجوء إلى إيجاد آليات إقليمية يكون للدول النامية فيها دور ونفوذ بحيث تحافظ على مصالحها، وفي نفس الوقت عليها الالتزام باتخاذ إجراءات تصحيحية ضرورية بقوة وحزم لمصلحتها ومصالحه الإقليم ككل،

¹ رنا محمد البطي، الترتيبات الإقليمية والدولية لإدارة الأزمات المالية المعاصرة في الدول النامية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين

- إن الاقتراح بإنشاء وتقوية المؤسسات المالية الإقليمية يتطلب التزامات مالية من طرف الدول النامية الأعضاء فيها لتقدم رأس المال لصناديق الاحتياطي وبنوك التنمية، وهي حقيقة ستدفع بالدول الأعضاء إلى مراقبة مدى سلامة أنشطة هذه المؤسسات ويقدم وسائل إضافية للرقابة على عملياتها¹، بالإضافة إلى ذلك يمكن أن تلعب المؤسسات الإقليمية دوراً مركزياً في عمليات الرقابة بالنسبة للمؤسسات الإقليمية الكلية وتأثيرها على دول الإقليم الأخرى، وكذلك الأمر في مجال المتابعة والإشراف على الأنظمة المالية والمصرفية المحلية، وبالتالي فإن مثل هذه الرقابة التي مصدرها الشركاء في المؤسسة الإقليمية يمكن أن تكون أكثر قبولا للدول من رقابة وتوجيه مؤسسة دولية واحدة قوية ومنه فإن مثل هذه الترتيبات الإقليمية تتضمن صفتين إيجابيتين هما²:
- يمكن أن تساعد على زيادة استقرار الاقتصاد العالمي عن طريق تقديم خدمات أساسية من الصعب أن يتم تقديمها عن طريق عدد قليل من المؤسسات الدولية خاصة في ظل هذا التزايد في الترابط والانفتاح الإقليمي،
- من زاوية التوازن في العلاقات الدولية فإن هذه الترتيبات هي أكثر توازناً من نظام يقوم على أساس عدد محدود من المؤسسات الدولية وبالتالي يمكن أن تؤدي إلى زيادة التزام الدول الصغيرة بالقواعد التي تساهم في تحقيق الاستقرار العالمي.

3-أنواع التعاون المالي والنقدي الإقليمي:

لقد اكتسب التعاون المالي والنقدي دوراً متعاظماً الأهمية في المدة الأخيرة خاصة في ظل الاتجاه المتزايد لعمليات التكامل الإقليمي وتزايد حدوث الأزمات وتكرارها، ومن هذا المنطلق برز التعاون في المجالين النقدي والمالي بين بلدان التنمية على الصعيد الإقليمي كأحد الحلول المهمة التي يمكن أن يفيداً في تقليص أوجه الضعف التي تعاني منها البلدان النامية في مواجهة تقلبات الأسواق المالية الدولية، وذلك بتطوير نظم إقليمية للسداد والتمويل المتبادل، وتعزيز استخدام العملات الوطنية، وإنشاء آليات إقليمية لتنسيق السياسات ومراقبة الاقتصاد الكلي. وهو يتوقف على أدوات مختلفة. وقد تمهد الخطوات الأولية إلى توفير التمويل الطويل الأجل للبلدان المشاركة وذلك من خلال مصارف التنمية الإقليمية وخلق أسواق رأسمالية إقليمية. ومن أشكال التعاون الأكثر تعقيداً ما ينطوي على استخدام مصارف المقاصة من أجل تيسير المدفوعات التجارية داخل الأقاليم وتوفير التمويل القصير الأجل للبلدان التي تعاني من مشاكل في موازين المدفوعات³. وفيما يلي تحليل لبعض الأمثلة على الكيفية التي أثبت بها التعاون بين بلدان التنمية فعاليته

¹ نفس المرجع، ص 92.

² محمد الفنيش، مرجع سبق ذكره، 82.

³ unctad, rapport sur le commerce et développement 2007, la coopération régionale au service du développement, nation unies, new York, 2007, p 121

3-1 التعاون الإقليمي من خلال تسهيلات الدفع واتفاقات الائتمان :

تهدف اتفاقات الدفع والائتمان فيما بين البنوك المركزية إلى تسهيل التجارة داخل الإقليم الواحد وإلى توفير السيولة لأغراض التمويل للبلدان الأعضاء في اتفاق تجاري ما، وهي بذلك تشكل أحد الأدوات المهمة للتكامل الاقتصادي الإقليمي لما توفره من تمويل للمبادلات الإقليمية للسلع، الخدمات وانتقال رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء. وتستطيع البنوك المركزية بفضل هذه الخدمة تعويض المبالغ المستحقة لهذا الطرف على ذلك لمعاملات ميزان المدفوعات التي جرت أثناء فترة معينة، ثم تسوية بقية الدين بالعملة الصعبة عند حلول تاريخ محدد. وتتيح هذه الترتيبات آلية لتيسير المعاملات الدولية بين البلدان.¹ والمشاركة في هذه الترتيبات يجعل البلدان أقل احتياجاً إلى السيولة الدولية لتمويل مشاركتها في التجارة داخل الإقليم وذلك لما توفره هذه الترتيبات من تمويل قابل للسداد من طرف الدول المدينة في الآجال المتفق عليها .

وهناك عدد من الأمثلة على هذا النوع من ترتيبات الدفع الإقليمية* كان أولها ما استحدثته المجموعة الأوروبية للتعاون الاقتصادي سنة 1950 عندما أنشأت الاتحاد الأوروبي للدفع (UEP) وهو عبارة عن نظام للمقاصة بين الدول الأوروبية هدفه تسهيل المعاملات التجارية بين الدول الأعضاء، حيث كانت تتم المقاصة في نهاية كل شهر عن طريق بنك التسويات الدولية باعتباره الأداة المالية لنظام المقاصة، وبفضل هذا الأخير انخفضت قيمة العملات المطلوبة لتسوية المعاملات بـ 75% عما هو مفروض بدون وجود هذا النظام، كما ارتفعت المعاملات التجارية بين دول المجموعة بشكل مميز خلال فترة قصيرة بانتقالها من 10 مليار دولار سنة 1953 إلى 23 مليار سنة 1958. بالإضافة إلى ذلك، كان (UEP) يقوم بتقديم قروضاً للدول الأعضاء التي كانت تعاني من عجز في ميزان المدفوعات، وتم حل هذا النظام في سنة 1958 للاعتبارات التي عرفها النظام النقدي الدولي في تلك الفترة.²

¹ unactad, the least developed countries report 2011, the potential role of south – south cooperation for inclusive and sustainable development, united nations, new-york 2011, p 114

* بالإضافة إلى هذا النظام عرفت فترة الستينات و السبعينات عدة آليات للمقاصة والمدفوعات بين الدول النامية مثل غرفة المقاصة للكوميسا سنة 1984، غرفة المقاصة لأمريكا الوسطى وصندوق الاستقرار النقدي لأمريكا الوسطى، آلية القرض والدفع المتبادل بين البنوك المركزية RCPA لرابطة أمريكا اللاتينية للتبادل الحر سنة 1965. بالإضافة إلى ترتيبات أخرى في إفريقيا و آسيا، إلا أنه خلال عقد الثمانينات بانفجار أزمة المديونية توقفت اغلب هذه الترتيبات لعدم قدرتها الاستجابة للطلب المتزايد للتمويل، و بانفجار الأزمة المالية لسنة 1997-1998 التي ضربت آسيا استجد الحديث من جديد على أهمية التعاون النقدي الإقليمي في مجال المدفوعات لمواجهة أي نقص في السيولة الدولية خاصة في ظل العجز التي ميزت الهيئات المالية والنقدية الدولية في مواجهة مخلفات الأزمة.

² unactad, rapport sur le commerce et développement 2007, op.cit. p 121.

من الأمثلة الحديثة نجد مبادرة شيانغ ماي التي أطلقتها رابطة أمم جنوب شرق آسيا زائد جمهورية كوريا والصين واليابان (آسيان + 3) في عام 2000، لمواجهة الأزمة المالية التي لحقت بآسيا في عامي 1997-1998. ولقد شكّلت هذه المبادرة أبرز اتفاق ثنائي للمبادلة يضم بلداناً نامية. والمحالات الثلاثة الرئيسية للحوار والتعاون هي مراقبة تدفقات رؤوس الأموال، وآليات المساعدة الذاتية، والإصلاحات المالية الدولية*. ولقد أنشئت مبادرة شيانغ ماي بعد فترة قصيرة من معارضة الو.م.أ وصندوق النقد الدولي اقتراح اليابان بإنشاء صندوق نقد آسيوي لتكامل طائفة أوسع من الجهود التكامل إلى توثيق الروابط التجارية والمالية في جنوب شرق آسيا**. وتستهدف المبادرة إقامة شبكات للتعاون المالي المتعدد الجوانب وتوفير السيولة للدول الأعضاء متناسب والترابط الاقتصادي المتزايد فيما بين بلدان آسيا وتناسب من ثم مع ما هنالك من خطر أكبر وهو إمكانية أن تؤدي الصدمات المالية إلى عدوى إقليمية¹ وتستهدف المبادرة استخدام إطار آسيان + 3 لتحسين تبادل المعلومات فيما يتعلق بتدفقات رؤوس الأموال وللبدء في التحرك نحو إقامة نظام إقليمي للرصد الاقتصادي والمالي، والمبادرة في جوهرها هي ترتيب للتمويل فيما بين البلدان الثلاثة عشر يعزز آلية الدعم الأقليمي لمواجهة ارتفاع الطلب على العملات. والغرض من هذا الترتيب، الذي يعتمد على ترتيب سابق هو ترتيب المقايضة المعمول به داخل الرابطة***، هو تكميل الآليات الحالية للتعاون المالي الدولي. ودعم التكامل الاقتصادي الإقليمي، كما يتوقع أن يسهم هذا الترتيب في تحقيق استقرار أسعار الصرف داخل المنطقة وتهدف هذه المبادرة إلى إدارة الأزمات والوقاية منها معاً وذلك بتزويد البلدان المشاركة بالسيولة المالية الدولية². وفي أكتوبر 2008، اتفق وزراء المالية في بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا + 3 على توسيع آلية التمويل في إطار مبادرة شيانغ ماي من 6 مليارات دولار إلى 80 مليار دولار. كما اتفق الوزراء على توسيع الخطة بحيث تشمل المبادلات المتعددة الأطراف فضلاً عن المبادلات الثنائية، وتقديم تاريخ التنفيذ إلى النصف الأول من عام 2009.

3-2 التعاون الإقليمي عن طريق آليات أسعار الصرف والاتحادات النقدية:

يمكن أن تفيد آليات أسعار الصرف والاتحادات النقدية الإقليمية في حماية الأسواق الإقليمية من تقلبات أسعار الصرف. فالتعاون النقدي أداة مفيدة لتحقيق استقرار القيمة المحلية والخارجية للعملات، مع تفادي في الوقت نفسه تقلب التدفقات الرأسمالية القصيرة الأجل، والتحكيم، وتواتر فرط تقدير قيمة العملة وتخفيض

* consulter la déclaration ministériel des ministre des finance des pays de ASEAN +3, tailland , mai

** هناك اتجاه لإقامة منطقة تجارة حرة تضم بالإضافة إلى دول الآسيان زائد ثلاثة كل من استراليا، الهند ونيوزلندا بما يعرف بالآسيان زائد ستة.

¹ ماساهيرو كاواي، دومينيكو لومباردي: مرجع سبق ذكره، ص22

*** يرجع هذا الترتيب إلى عام 1977، وهو لا يشمل سوى خمسة بلدان هي: إندونيسيا، تايلندا، سنغافورة، الفلبين وماليزيا، وقد بلغ مجموع الأموال المخصصة في إطار هذا الترتيب 200 مليون دولار.

² Stephany griffith-jones, south-south financial cooperation ,bacround paper, unctad, 2012, p 16

قيمتها. وستستفيد البلدان النامية، لا سيما تلك التي ترتبط فيما بينها بعلاقات تجارية مفتوحة ووثيقة، من الترتيبات النقدية التي تسعى إلى تعزيز قدرة الصادرات على المنافسة والاستقرار النقدي الخارجي على حد سواء¹.

3-3-3 التعاون المالي الإقليمي لتمويل التنمية:

أهمها التعاون المالي في إطار أسواق السندات الإقليمية أو عن طريق بنوك التنمية الإقليمية ودون الإقليمية:

3-3-1-3 التعاون المالي عن طريق أسواق السندات الإقليمية:

تشكل عملية تنمية أسواق السندات الإقليمية أهم المبادرات الحديثة لتعبئة رؤوس الأموال، وتعتبر مبادرة الآسيان+3 التي أطلقها وزراء مالية الآسيان زائد الصين، اليابان وكوريا الجنوبية سنة 2003 أهم المبادرات الإقليمية في هذا المجال، وذلك عندما تم الإعلان عن إطلاق مبادرة سوق السندات لآسيا "ABMI" حتى يتسنى للمؤسسات جمع رأس مال على المدى الطويل بالعملات المحلية بدلا من الاعتماد على القروض البنكية الدولارية قصيرة الأجل التي أدت إلى متاعب كبيرة لهذه الدول خلال الأزمة المالية لسنة 1997-1998 عندما سحبت البنوك العالمية أموالها فجأة وتهدف سوق السندات الإقليمية التي طرحتها مبادرة الآسيان إلى زيادة سيولة الأسواق الأولية والثانوية، وإعادة تدوير فوائض ميزان المدفوعات لتمويل الاستثمار في المنطقة وذلك عن طريق عدة إجراءات ترتبط أساسا بما يلي³:

- زيادة وتنوع المصدرين والمشتريين للسندات في الأسواق الوطنية والإقليمية،
- زيادة الإصدارات بالعملة الوطنية،
- تعزيز قدرات الهيئات الإقليمية للتنقيط،
- تقليل المخاطر المرتبطة بالتسويات بالعملة الصعبة في المعاملات الخارجية.
- تخفيف العراقيل المرتبطة بإصدار السندات داخل أسواق الدول الأعضاء في المبادرة،

ومن اجل مرافقة مبادرة الآسيان+3 في إنشاء سوق سندات إقليمية قامت البنوك المركزية لمنطقة وسط وشرق آسيا سنة 2003 بتأسيس ما يعرف بصندوق السندات الآسيوي برأسمال مليار دولار أمريكي وبمشاركة 11 من البنوك المركزية للدول الآسيوية ودول المحيط الهادي، وترتبط فكرة إنشاء وتطوير هذا الصندوق ليصبح مركزا للاستثمار أو مركزا لجمع احتياطات العملات الأجنبية وجعله أداة لتطوير أسواق السندات المحلية والإقليمية، والذي يتضمن إلغاء القيود التي تعرقل عملية إصدار السندات في الإطار المحلي والإقليمي، وإعادة احتياطات العملات الأجنبية المودعة عادة في الدول الأوروبية والولايات المتحدة إلى منطقة آسيا لاستثمارها والاستفادة منها. وجعل الصندوق كمنشط أو رافد للمستثمرين في القطاع الخاص بتشجيع الاستثمار في السندات التي تصدرها الدول الآسيوية، وأن الصندوق سيستثمر مبدئيا في السندات المستقلة وشبه المستقلة التي تصدرها حكومات

¹ unactad, the least developed countries report 2011, op.cit, p114

³ unactad, rapport sur le commerce et développement 2007, op.cit., p130

التعاون المالي والنقدي الإقليمي كآلية لمنع الأزمات وتجنب تكرارها

الدول الآسيوية في الأسواق المالية، وفي الخطوة القادمة سيوسع الصندوق استثماراته في الأسواق المحلية المختلفة وبالعملات الوطنية. ويتوقع أن يساعد الاستثمار في هذا الصندوق مع عدد من المستثمرين الآخرين في سوق السندات الآسيوي إلى ارتفاع السيولة وزيادة إصدارات هذه السندات وتحسين شروط منح القروض للحكومات والمؤسسات الأخرى، وهذا ما يؤدي إلى استقرار الأسواق المالية الآسيوية. وتشير الإحصائيات في هذا الإطار أن إجمالي التوظيفات المالية في إطار مبادرة الآسيان أو الآسيان +3 قد نما نموا ملحوظا لتصل إلى 27 و 29 % الناتج الداخلي الإجمالي على التوالي سنة 2005 وبين الجدول التالي الاستثمار في محفظة الأسواق المالية في إطار مبادرة الآسيان وآسيان + 3:

الجدول رقم 1: أصول استثمارات المحفظة ل الآسيان والآسيان + 3 (2001 - 2005)

كنسبة مئوية من الناتج الوطني الإجمالي

السنوات					
2005	2004	2003	2002	2001	
رابطة جنوب شرق آسيا " الآسيان "					
استثمارات المحافظة					
26.7	27.4	24.4	21.9	21.2	المجموع
8.8	8.2	6.8	6.0	6.3	الأسهم
1.7	1.9	1.2	1.4	1.6	داخل الرابطة
7.1	6.4	5.6	4.6	4.7	خارج الرابطة
17.9	19.2	17.5	15.9	14.9	المجموع
2	2.2	1.5	0.9	0.8	الأسهم
15.9	17	16	15	14.1	داخل الرابطة
15.9	17	16	15	14.1	خارج الرابطة
رابطة جنوب شرق آسيا زائد ثلاثة " الآسيان + 3 "					
استثمارات المحافظة					
29.2	29	27.3	24.2	22.4	المجموع
2.1	5.6	4.6	3.9	4.2	الأسهم
0.4	0.4	0.3	0.3	0.2	داخل المجموعة
5.6	5.2	4.3	3.7	3.9	خارج المجموعة
0.5	0.5	0.4	0.4	0.5	الديون
22.6	22.9	22.2	19.9	17.8	داخل المجموعة
22.6	22.9	22.2	19.9	17.8	خارج المجموعة

Source: unactad, rapport sur le commerce et développement 2007 op.cit p129.

3-3-2 التعاون المالي عن طريق بنوك التنمية الإقليمية:

تعتبر بنوك التنمية الإقليمية ترتيبات مالية إقليمية أنشئت في إطار مبادرات التعاون الإقليمي بين الدول النامية وهي هيئات تمويل متعددة الأطراف تعمل على توفير التمويل والمساعدات للدول الأعضاء في شكل قروض، ضمانات وهبات والمشورة المهنية وذلك من أجل دعم وترقية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لهاته الدول ويطلق مصطلح بنوك التنمية الإقليمية على كل من البنوك التالية:

- بنك التنمية الأفريقي،
- بنك التنمية الآسيوي،

- البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير ،
- مجموعة بنك التنمية للدول الأمريكية.

وتقدم بنوك التنمية الإقليمية التمويل لمشاريع التنمية من خلال ما يلي:

- قروض طويلة الأجل تمنح بسعر الفائدة في السوق. وتمويل هذه القروض، تقتض بنوك التنمية المتعددة الأطراف من الأسواق الدولية لرأس المال ثم تعيد إقراض هذه الأموال إلى الحكومات المقترضة في البلدان النامية؛
- قروض لأجل طويل جداً (غالباً ما تسمى ائتمان) بسعر فائدة يقل كثيراً عن سعر الفائدة السائد في السوق. ويتم تمويل هذه القروض من خلال المساهمات المباشرة للحكومات في البلدان المانحة؛
- منح تمويلية تقدمها بعض بنوك التنمية الإقليمية، ومعظمها موجه للمساعدات الفنية أو الخدمات الاستشارية أو إعداد المشروعات.

يمكن حصر المزايا التي يتسم بها وجود بنوك التنمية الإقليمية في ثلاثة عناصر أساسية هي:

- فأولاً، يمكن لبنوك التنمية الإقليمية، بالنظر إلى هيكل ملكيتها الإقليمية، أن تيسر إعطاء صوت أقوى للبلدان النامية المقترضة، فضلاً عن تعزيز الملكية والسيطرة الإقليميتين.
- ثانياً، يمكن لهذه البنوك أن تكون أكثر فعالية لأنها تترع إلى العمل من خلال ممارسة ضغط النظراء غير الرسمي بدلا من فرض الشروط وهذا يسمح لهذه البنوك بتوفير الموارد وفي الوقت المناسب على نحو أكثر مرونة.
- ثالثاً، إن التباينات فيما يتصل بالمعلومات تكون أقل على المستوى الإقليمي بالنظر إلى عامل القرب الجغرافي فضلاً عن متانة العلاقات الاقتصادية وغيرها من الروابط¹.

وعليه فإن بنوك التنمية الإقليمية قد توفر بعض ما يفتقر إليه النظام المالي الدولي حالياً وذلك باعتبارها²:

- فضاء دولي يكون فيه صوت البلدان الأصغر والأفقر أعلى مما هو عليه في المؤسسات العالمية القائمة حالياً، وشعور أقوى بالملكية الإقليمية؛
- نهج بناء وكفؤ بدرجة أكبر إزاء الشروط السياسية. فالمؤسسات العالمية تفرض مثل هذه الشروط عموماً؛ أما المنظمات الإقليمية فيمكنها، على النقيض من ذلك، أن تعتمد على الحوار وتبادل الخبرات، الأمر الذي يمكن أن يوفر حماية أفضل لحيز السياسات المتاحة لبلدانها الأعضاء؛
- تشديد أكبر على مفهوم التفرع، وتوفير منافع عامة دولية تكون ذات طابع إقليمي لا عالمي، والاستجابة المناسبة وعلى نحو أسرع لطلبات البلدان الأعضاء فيها.

¹ unactad, the least developed countries report 2011, op.cit ,p115

² unactad, trade financing ad regional financial institution from south- south perspective, Geniva, 2012, p 14

- بالإضافة إلى ذلك يرى بعض الاقتصاديين انه يجب على بنوك التنمية الإقليمية أن تتميز بميزتين أساسيتين اللتين ينبغي أن يتسم بهما أي بنك موجه نحو التنمية في بلدان الجنوب وهما¹ :
- أولاً: اعتماد رؤية طويلة الأجل لتعزيز النمو الاقتصادي المطرد ومساعدة المقترضين المحليين في الحصول على تمويل أرخص؛
 - ثانياً: الذهاب إلى ما هو أبعد من مجرد تعظيم العوائد "لتبني مفهوم معدل العائد المقبول اجتماعياً" وذلك للمشاريع التي تحسن الرفاه إلى أقصى حد والتي تكون ممكنة وشاملة اجتماعياً. ويمكن تحقيق هذا الهدف على أفضل وجه من خلال تجميع المخاطر ومواءمة السياسات:
 - فتجميع المخاطر، يمكن لمجموعات من الاقتصاديات النامية أن تحسن شروط وصولها إلى الجهات المانحة وإلى أسواق رأس المال العالمية . وهذا دور ما برحت تؤديه تقليدياً مصارف التنمية الإقليمية ودون الإقليمية وذلك من خلال عملية الوساطة المالية؛
 - ومواءمة سياسات ومؤسسات القطاع المالي، واستحداث إجراءات رصد ورقابة إقليمية لتوجيه إنذار مبكر بشأن البلدان التي يحتتمل أن تواجه صعوبات مالية أو صعوبات في ميزان المدفوعات، يمكن لمجموعات من البلدان النامية أن تعمق أسواقها الرأسمالية وأن تحتذب قدرًا أكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر الأفضل نوعية، وأن تحد من مخاطر الإصابة بعدوى إقليمية في حالة الأزمات.

4- أهمية التعاون المالي والنقدي الإقليمي في مواجهة الأزمات المالية:

- وانطلاقاً مما سبق وبناءاً على المميزات التي يتميز بها كل نوع من أنواع التعاون النقدي والمالي الإقليمي فإنه يمكن القول أن لهذه الترتيبات الإقليمية قدرة عالية في مواجهة الأزمات المالية ومنع تكرارها وذلك للاعتبارات التالية² :
- قدرة عالية للرقابة والإنذار المبكر مقرونة بمقدرة مؤسسية تمكن المجموعة من موازنة الضغط على الدول الأعضاء لتحفيزها للقيام بالتغييرات الأساسية في السياسات وتصحيح اتجاهات بسرعة وفعالية وحزم،
 - لقدرة على تفادي حدوث وتكرار عمليات التخفيض التنافسي للعملة في الدول المجاورة ومنع الدول من تبني سياسات تنافسية مضرّة كوسيلة للخروج من أزمة يتوقع أن تشمل الإقليم كله،
 - لقدرة الكافية للتدخل في أسواق العملات والأسواق المالية وذلك للتمكين من استرجاع الثقة ومنع احتمال تدهور قيمة العملات واختيار الأسواق،
 - لمقدرة على تقديم سيولة كافية في فترة ما بعد تحقيق الاستقرار المالي وتمويل طويل الأجل يصاحب التمويل الذي

¹ ibid, p 14

² رنا محمد البطي، مرجع سبق ذكره، ص 93.

تقدمه المؤسسات الإنمائية الدولية والإقليمية وذلك لمنع اضطراب الأنظمة المالية وعرقلة النمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي أثناء المراحل الحرجة لعمليات إعادة الاستقرار والتصحيح،

-

لمقدرة الجماعة للتحفيز على القيام بالتغييرات الهيكلية الأساسية الأطول أجلا في الأسواق والمؤسسات المالية وكذلك تنمية مقدرة أكبر للرقابة الذاتية والسلوك الاحترازي من جانب مؤسسات القطاع الخاص وكذلك السلطات الوطنية التي تتولى عملية الرقابة المالية والتشريع.

وبالتالي فإن مثل هذه الترتيبات يمكن والى حد كبير أن تقوم بدور مكمل لدور المؤسسات العالمية القائمة، وهناك الكثير من الاعتبارات ترشح الترتيبات الإقليمية النقدية والمالية لان تكون سندا مهما لمنع حدوث الأزمات المالية وإدارتها بكفاءة حين تحدث، وان توفر تمويلا طويل الأجل اقل تكلفة للدول الأعضاء، وان تقوم بدور فعال في إطار نظام مالي عالمي أكثر توازنا يركز على الإنذار المبكر والحركة السريعة لمنع الأزمات من الحدوث على المستوى الإقليمي، ثم إن مشاكل التمويل، العدوى وانتقال أثار الأزمات هي ظواهر إقليمية وقد يغني استعمال التسهيلات المالية الإقليمية عن الحاجة إلى اللجوء إلى ترتيبات أخرى مؤقتة نتائجها ليست مضمونة. فهناك إمكانية كبيرة لإدارة العوامل الخارجية لمنطقة معينة بكفاءة أكبر إذا تولى إدارتها وسيط مالي سيادي ذو نطاق إقليمي.

خلاصة أصبحت للترتيبات النقدية والمالية الإقليمية أهمية كبيرة على المستوى الدولي والإقليمي وأصبحت تشكل إحدى سمات الاقتصاد المعاصر وذلك لما باتت توفره من أهمية تمويلية والية للاستقرار خاصة في ظل في ظل اللجوء المتزايد للتحرير والتكامل وما قابله من تنامي لظاهرة الأزمات المالية وتزايد تكرارها وقصور المنظمات والهيئات الدولية في توفير الظروف الأمثل للنمو المتوازن والمستقر للتجارة الدولية والتمويل الدولي.

المراجع:

- دنيا عبد الله دباس، التكامل النقدي العربي، البنك المركزي الاردني 1986،
- مركز دراسات الوحدة العربية، التكامل النقدي العربي "المبررات، المشاكل والوسائل" بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي تضمنها مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، الطبعة الثالثة، ماي 1986، .
- ماساهيرو كاواي، دومينيكو لومباردي: الإقليمية المالية، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، سبتمبر 2012،
- حمد الفينش، البلاد النامية والأزمات المالية العالمية، حول استراتيجيات منع الأزمات وإدارتها، سلسلة محاضرات العلماء الزائرين رقم 17، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، السعودية، 2000،
- رنا محمد البطرني، الترتيبات الإقليمية والدولية لإدارة الأزمات المالية المعاصرة في الدول النامية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين الشمس، مصر 2008 .

- unctad, rapport sur le commerce et développement 2007, la coopération régionale au service du développement, nation unies, new York, 2007, p 121

- unctad, the least developed countries report 2011, the potential role of south – south cooperation for inclusive and sustainable development, united nations, new-york 2011, p 114

- Stephany griffith- jones, south-south financial cooperation ,bacround paper, unctad, 2012, p 16

unctad, trade financing ad regional financial institution from south- south perspective, united nation, Geniva, 2012, p 14